

المحاضرة السادسة: أصحاب المصالح وحوكمة الشركات:

تمهيد:

إن نشاط المؤسسات وسعيها لتحقيق أهدافها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة وشديدة التنافس يحتم عليها زيادة الاهتمام بكافة العوامل المؤثرة على نشاطها من خلال دراسة مختلف العلاقات والتفاعلات التي تربطها بالأطراف المحيطة بها وذات التأثير على أهدافها وتحديد التزاماتها اتجاه كل فئة من هذه الفئات، من خلال دراسة نظرية أصحاب المصالح بالإضافة إلى مضمون حوكمة المؤسسات كإطار من الرشادة في التعامل مع ذوي المصالح فيها كما يلي:

أولاً: نظرية أصحاب المصالح:

إن مصطلح أصحاب المصلحة ليست بمحدث النشأة إذ شاع استخدامه منذ القرن 18 في بعض المجالات التي تمس نشاط المؤسسات إلا أن أهم تطورات المصطلح كانت في القرن 20 ليتشكل معناه الحالي بمختلف مركباته وتصورات مع الثمانينات من القرن العشرين بحيث يعتبر أن المؤسسة ليست آلة اقتصادية لخلق النقود لمالكها فقط لكنها وحدة اقتصادية اجتماعية تؤثر وتتأثر بأطراف متعددة هم أصحاب المصلحة.

1_ تعريفه: بالرغم من اختلاف التعريفات التي طرحت حول مفهوم أصحاب المصلحة باختلاف المفكرين والرواد، إلا أنها تتفق وتشارك في مضمونها وتوجهها العام حول هذا المفهوم حيث يعرف بأنه:

- ✓ هو: "أي شخص أو جهة قد تؤثر أو تتأثر بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بشكل عام."
- ✓ أصحاب المصلحة هم: "تلك المجموعة التي لولاها لما عاد للمؤسسة وجود".
- ✓ هم: "أفراد أو جماعات لهم مصالح أو نصيب لدى المؤسسة، يعطيهم الحق في السؤال عن طبيعة وكيفية أدائها.
- ✓ "مجموعة ممثلين تمتلك على الأقل خاصية من بين الخصائص الثلاثة التالية: السلطة، الشرعية، سرعة الاستجابة".

وبالتالي فهو مفهوم واسع يتضمن العديد من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ونشاطها والتي يهتمها بطريقة أو أخرى نتائج المؤسسة وتوجهاتها وتتأثر بأهدافها.

2_ فئات (أنواع) أصحاب المصالح: يشتمل تصنيف أصحاب المصلحة على مجموعة متنوعة من الفئات التي تتواجد سواء في بيئة العمل الداخلية أو الخارجية للمؤسسة والمتمثلة في:

الموردون ← الزبائن ← مؤسسات التمويل ← أعضاء مجلس الإدارة ← العمال
 المساهمون ← الجمهور العام ← المنافسون ← الإدارة ← النقابات والاتحادات
 الحكومات ← جماعات الضغط وأطراف أخرى.

إن دراسة العلاقة مع أصحاب المصلحة وإدارتها ينطوي على تحديد احتياجات كل فئة والمتطلبات التي يجب على المؤسسة تحقيقها لهم، وبالتالي تحتاج أولاً تحديد فئات أصحاب المصلحة وعلاقتهم بها والذي يعد بدوره أمراً مهماً وحاسماً ومعقداً، إذ تتنوع معايير التصنيف التي قدّمتها الأدبيات الإدارية وفق معايير مختلفة سواء حسب موقعهم من المؤسسة: إلى أصحاب مصلحة داخليين وخارجيين، أو حسب تأثيرهم على المؤسسة: إلى أصحاب مصلحة رئيسيين وثانويين.

تصنيف أصحاب المصلحة حسب مندلو (Mendelow)

اهتمام عالي	
_ اهتمام كبير / سلطة ضعيفة. (الموظفين / الموردن / العملاء)	_ اهتمام كبير / سلطة عليا. (إدارة المؤسسة)
_ اهتمام منخفض / سلطة منخفضة. (المجتمع / المؤسسات الأخرى)	_ اهتمام منخفض / سلطة عليا. (الوزارات)
منخفضة	سلطة عالية
منخفض	

3_ الفوائد المحققة من إدارة أصحاب المصلحة:

تعمل المؤسسات على تخطيط وتسيير علاقاتها بأصحاب المصالح من خلال محاولة تحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم سواء كانوا داخليين أو خارجيين وذلك بالموازنة بين الاحتياجات والتطلعات المتضاربة والمختلفة لكل فئة منهم وهو ما يعتبر تحدياً كبيراً للمؤسسة كلما تمكنت المؤسسة من إدارة علاقتها بأصحاب المصلحة.

أهداف نظرية أصحاب المصلحة: تهدف نظرية أصحاب المصلحة إلى:

- ✓ توضيح مختلف الأوجه لبناء المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الالتزام تجاه البيئة والمجتمع.
- ✓ كما تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح ومتطلبات جميع أطراف أصحاب المصلحة المتضاربة وتجنب التجاهل وإهمال أي طرف.

- ✓ بناء علاقات مستدامة طويلة المدى مبنية على الثقة والاحترام والالتزام تجاه جميع الأطراف.
- ✓ تحسين الأداء التنظيمي ورفع الكفاءة من خلال تلبية توقعات الأطراف والاستفادة من دعمهم (عمال، شركاء، مساهمين، موردين....)

ثانيا: حوكمة الشركات:

تطور مفهوم أصحاب المصلحة نتيجة العديد من النظريات التي مهدت وارتبطت به من بينها مضمون فصل الملكية عن الإدارة وما يترتب عنه من تحديات وكذا النظرية التعاقدية وتناولها للعقود التي تنظم العلاقة بين المؤسسة والأطراف ذوي المصالح بالإضافة إلى نظرية الوكالة وتطرقها لعقد الوكالة الذي ينشأ بين المالك والمدير، وبالتالي برزت الحوكمة كإطار من الضوابط التي تجعل من الممارسات والعلاقات داخل المنظمة تتميز بالرشادة والكفاءة التامة.

مفهوم الحوكمة:

يمكن القول أن مفهوم الحوكمة واسع النطاق والاستخدام فهو يرتبط بالعديد من المجالات سواء التقنية أو الصحية، أو البيئية، أو القانونية والإدارية وغيرها،

وتعتبر حوكمة الشركات بمفهومها البسيط أنها: "الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات، مع الحفاظ على جل المصالح المرتبطة بها سواء الخاصة بالشركة والمساهمين أو الدائنين أو جميع المصالح الأخرى، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة على الشركة"

كما تعرّف بأنها: "نظام من القواعد والممارسات التي تدار بها الشركات وتراقب، تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين والإدارة والعملاء"

مبادئ حوكمة الشركات: إن تطبيق الحوكمة في المؤسسات يقوم على مجموعة من المبادئ أهمها:

الشفافية: وتعني التعبير عن المعلومات وتقديمها بدقة وفي الوقت المناسب سواء كانت المعلومات تتعلق بالأداء المالي أو الهيكل التنظيمي أو القرارات الاستراتيجية حسب الحاجة للأطراف المعنية (تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث). و المسؤولية: وذلك باعتراف المؤسسة بحقوق جميع الأطراف ذوي المصالح كما يحددها القانون، بما يترتب عنها وجود مسؤولية لها أمامهم وضرورة التعاون معهم لاستدامة المشروع.

العدالة: وتعني ضمان معاملة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بطريقة عادلة ومنصفة وحماية حقوقهم وتسهيل استفادتهم من هذه الحقوق وهو لا يعني المساواة بينهم في الحقوق ولكن إعطاء كل طرف المعاملة التي يستحقها وفق علاقته بالمؤسسة.

الاستقلالية: وتعني عدم وجود أي تأثيرات أو ضغوط سواء داخلية أو خارجية تتسبب في انحراف أو تحيز للقرارات أو أنشطة المؤسسة وإنما وجود استقلالية تامة لمتخذي القرار في ممارستهم بما يضمن مصلحة المؤسسة.

المساءلة: من خلال تحديد المسؤوليات واعتبار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين أم المساهمين والمؤسسة ككل عن كافة القرارات المتخذة وبالتالي خضوع أصحاب القرار في المؤسسة للمحاسبة عن ممارستهم حيث لا توجد سلطة بدون مسؤولية عن النتائج.

بالإضافة إلى هذه المبادئ تقوم الحوكمة على مبادئ وركائز عديدة منها: سيادة القانون، الكفاءة والفعالية، الانضباط، المسؤولية الاجتماعية

أهمية حوكمة المؤسسات: عن تطبيق الحوكمة في الشركات من شأنه أن يحقق عدة مزايا منها.

تخفيض المخاطر __ تعزيز الأداء __ زيادة الشفافية والرقابة داخل الشركات __ الحد من الفساد المالي والإداري __ تنظيم العلاقات بين المساهمين والإدارة __ تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة وحماية البيئة والمجتمع.

إن تطبيق الحوكمة في المؤسسات يحتاج إلى جهات وهيئات تقوم على ضمان تجسيدها والامتثال لها وذلك من خلال وجود آليات داخلية مثل: مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة المكافأة، لجنة التعيينات، ...

وآليات خارجية مثل: القوانين والتشريعات، التدقيق الخارجي، المنافسة في السوق....

في الختام يمكن القول أن حوكمة المؤسسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصحاب المصلحة، وذلك كون التحديد الدقيق للأطراف ذوي المصالح في المؤسسة وتصنيفهم وتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم يجعل المؤسسة قادرة على التعامل معهم بطريقة عادلة وشفافة واحترام مسؤولياتها تجاههم، بالإضافة إلى أن وجود تلك العقود الصريحة والضمنية بينها وبين هؤلاء الأطراف يجعلها تلتزم بما يترتب عنها من التزامات حتى تتجنب المساءلة والإضرار بمصالحهم وحتى تضمن علاقات طويلة المدى واستدامة للفوائد والعوائد سواء أداء العاملين، مساهمات الشركاء، علاقات وثيقة مع الموردين، ولاء الزبائن، وبالتالي تميز واستدامة .